دعا إلى سرعة معالجة الازدحامات المرورية التي تعطل حركة السير

بويابس: لابد من دراسة مستفيضة للشوارع والطرقات قبل إغلاقها للصيانة

■ لابد من استحداث مواقف سيارات في مراكز الخدمة التي يرتادها المراجعون

■ نأسف لانتشار الحضانات بشكل عشوائي داخل مناطق السكن الخاص والنموذجي

طالب مرشح الدائرة الرابعة لإنتخابات المجلس البلدي 2013 احمد بويابس معالجة الازدحامات المرورية في بعض المناطق التابعة للدائرة، لاسيما وان هناك ازدحامات مرورية شديدة اوقات الذروة مما يسبب تعطل حركة السير وعدم السيطره عليها، مشيرا الى ان اي خدمة تدخل المناطق لا تكون فيها مواقف سيارات خاصة بها مثل خدمة المواطن ووقوف المراجعين لها في مواقف خاصة بإستخدامات اخرى.

واضاف بويابس في تصريح صحافي انه في ظل الترميمات الحاصلة في العديد من طرقات الكويت وشوارعها اصبحنا في مشكله مروريه مع ضيق الشوارع والطرقات وزيادة اعداد السيارات في الطرق، متمنيا ان تكون هناك دراسه مستفيضه قبل ان يتم اغلاق الشوارع والطرقات وفتح طرق اخرى جانبيه والانتباه لعدم تكرر تلك الازدحامات المرورية، مطالبا بمداخل ومخارج لمنطقتي (السرة وفرطبة)، منبها على عشوائية وضع المطبات دون دراسة ومقاسات كذلك هناك واسطات ومزاجية في وضعها امام المنازل.

واعرب بويابس عن اسفه بسبب كثرة الحضانات والهيئات الاهلية داخل مناطق السكن الخاص والنموذجي دون وضع ظوابط لها، متمنيا التشديد على تلك الاشياء وعدم السماح لها في وسط المناطق السكنية، مشددا على عدم السماح بسكن العزاب في السكن الخاص والنموذجي خصوصا في مناطق الدائرة الرابعة.

أحمد بويابس

طالب بعدم تهميش دورهم في بناء المجتمع وزيادة الاهتمام بكبار السن

العمر: المعاقون بحاجة إلى نوادٍ رياضية ومدارس خاصة ومبانٍ سكنية تتناسب مع احتياجاتهم

■ هناك مسؤولية أخلاقية تقتضي من المجلس أن يضطلع بها لهذه الفئة

■ المعاقون اشتكوا من عدم وجود خدمات تتناسب مع احتياجاتهم

نبيل العمر

شدد مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات المجلس البلدي نبيل العمر على اهمية العمل على تخصيص مساحات واسعة من الاراضي لتوفير الحياة الكريمة للمعاقين وضمان العيش الرغيد لكبار السن، موضحا أن هاتين الفئتين لا تحظيان بالاهتمام الكافي في الخدمات المقدمة لهما على جميع الصعد.

وقال في تصريح صحافي إنه لا يمكن لعاقل ان يقبل أن تستفيد البلاد من الشباب وتتخلى عنهم في سن الشيخوخة، موضحا انه سيطالب في البلدي بمشروعات تسهم في الاستفادة من قدرات هذه الفئة بدل إهمالها وتركها عالة على المجتمع تكتفي بالراتب التقاعدي إن وجد أو تنتظر رحمة الأبناء لتقديم يد العون والمساعدة.

ورأى أن بإمكان البلدي توفير بيئة صحية وخدمية راقية لكبار السن من خلال السماح بإنشاء الحدائق المميزة والصالات الرياضة ومراكز للتعلم ومكاتب للقراءة ودور مخصصة للرعاية تحت إشراف وزارة الشؤون تكون منتشرة في جميع محافظات الكويت وعدم الاكتفاء بدار واحدة فقط.

وتابع العمر بأن خدمة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة من مسؤوليات البلدي الأساسية فهم مواطنون لهم نفس الحقوق والواجبات، وهناك مسؤولية أخلاقية أمام النفس والمجتمع تقتضي من المجلس أن يضطلع بها ويقدم كل ما يستطيع لتوفير الراحة والسكينة لهذه الفئة التي باتت في الفترة الأخيرة فعالة بسبب الوعي الكبير بأهمية دورها في بناء المجتمع.

وبين أن المعاقين اشتكوا أكثر من مرة من عدم وجود خدمات تتناسب مع احتياجاتهم التي تتلخص في تنظيم ممرات خاصة بهم في المراكز الحكومية والعمارات التي يقطنون فيها، إضافة إلى زيادة عدد المراكز التي تعنى بتدريبهم ورعايتهم، ومواقف السيارات في الدوائر الحكومية والجمعيات التعاونية التي يقصدونها لشراء حاجياتهم.

وأضاف باننا سنعمل على المطالبة بتخصيص مساحات لإقامة نواد رياضية وثقافية على أعلى درجات الاحتراف في التعامل مع مختلف الحالات وخصوصا الإعاقة من الدرجة الاولى التي تحتاج إلى رعاية خاصة وعناية فائقة، مع تسهيل عملية التعليم من خلال تخصيص مساحات لبناء المدارس الخاصة على نفقة الدولة واستقدام المتخصصين في التعامل مع مختلف الحالات تمهيدا لدمجهم في المجتمع والاستفادة من طاقاتهم في البناء والتعمير.

وشدد على ان هناك حاجة ماسة أيضا إلى القيام ببناء منازل في المدن السكنية الجديدة بمساحات متنوعة تتوافق مع متطلبات المعاقين وخصوصية الإعاقة، وهذا يتطلب من الجهات المعنية في الإسكان تقديم مشاريع معاصرة وتخصيص مبان باكملها لخدمة هذه الفئة حتى لا تضطر إلى عمل ممرات خاصة بهم في جميع الأبنية والقسائم السكنية.

واختتم بان خدمة الشرائح المتنوعة في المجتمع واجب إنساني وقانوني، تسهم في الاستفادة من جميع ابناء المجتمع القادرين على العطاء وعدم تهميش دورهم في اي مفصل من مفاصل التنمية والتطوير، فالكويت بحاجة إلى كل أبنائها لينهضوا بها ويسهموا ويشاركوا في بنائها.

أشاد بخطوة حي وجمعية اليرموك بالتعاون مع هيئة الزراعة لعمل تحفة فنية في حديقة المنطقة

المنيفي: يجب إنشاء هيئة لإعادة تدوير النفايات للاستفادة منها في المشروعات الحيوية

■ إهمال غير مسؤول مع الملف البيئي ويجب اتخاذ إجراءات رادعة لسلامة المواطنين والمقيمين

■ يجب إبعاد المدن الحديثة عن المصانع والمواقع التي تتواجد فيها مصافي النفط والموانئ

عبدالعزيز المنيفي

اثنى مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات المجلس البلدي عبد العزيز المنيفي على الخطوة التطويرية التي قام بها مجلس حي منطقة اليرموك ومجلس ادارة جمعية اليرموك التعاونية بالاتفاق مع الهيئة العامة للزراعة من خلال عمل تحفة فنية في حديقة اليرموك في القطعة 2 عبر إعادة تدوير النفايات، حيث يدل هذا العمل على الوعي الكبير لدى الشارع الكويتي بأهمية الاستفادة من المخلفات والنفايات في الواقع المجتمعي وابتكار أساليب لتحويلها إلى وسيلة نافعة بعد ان كانت عبئا ثقيلا على المجتمع والبيئة، داعيا إلى رعاية مثل هذه التوجهات ودعمها بكل الوسائل الممكنة.

ودعا المنيفي في تصريح صحفي إلى إنشاء هيئة لإعادة تدوير النفايات تعنى بتحويلها إلى طاقة يتم الاستفادة منها في المشروعات الحيوية واستخدامها كطاقة بديلة، إلى جانب زيادة أعداد المعامل المتخصصة بتكرير مياه الصرف الصحي لري المزروعات وتوسيع الرقعة الخضراء، وحماية البحر من الملوثات الضارة التي ستتسبب بنفوق الأسماك مستقبلا.

وأعرب عن استيائه الشديد من التعامل غير المسؤول من قبل الجهات المختصة مع الملف البيئي والإهمال لسلامة المواطنين والمقيمين وعدم اتخاذ إجراءات رادعة لمنع الإضرار بالبيئة الكويتية، والتغاضي عن التحذيرات المستمرة للمجموعات المتخصصة بالسلامة البيئية.

وقال إن الدول المتقدمة كاليابان عملت على إنشاء مصانع كبرى عملاقة لإعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى مواد صديقة للبيئة وصالحة للاستعمال يتم بيعها للمستهلكين، ما يجعل من النفايات أقل ضررا على البيئة، ويتم الاستفادة منها في تحسين الدخل القومي وتطوير الاقتصاد النوعي.

وأشار المنيفي إلى أن تطوير التشريعات البيئة وزيادة الاهتمام بهذا الملف من قبل اللجنة المختصة في مجلس الامة يستدعي تعزيز القدرات وإطلاق الحملات التفتيشية وأن تكون الحكومة عاملا مساندا للمصانع من خلال توفير المعدات اللازمة للفلترة وقياس معدلات التلوث بشكل دائم ومستمر.

وأكد أنه ومن خلال تعرفه عن قرب على واقع التلوث الصناعي وعمله في بلدية الكويت لمدة 10 سنوات فإنه يرى أهمية عمل الحكومة على إبعاد المدن الحديثة عن المصانع والمواقع التي تتواجد فيها مصافي النفط والموانئ، حيث تعتبر هذه المنشآت الخدمية ذات آثار كارثية على البيئة الكويتية وهي تتسبب بأضرار جسيمة على الكائنات البشرية إذا تركت من دون رقابة حقيقية ومتابعة دؤوبة.

أكد أنه يشوبه الكثير من القصور ولايتناسب مع معطيات المرحلة المقبلة

العميري: لابد من تعديل قانون 5 لسنة 2005 لانتزاعه صلاحيات المجلس البلدي

حامد العميري

اكد مرشح الدائرة الاولى للمجلس البلدي حامد شويرد العميري على ضرورة تعديل القانون رقم 5 لسنة 2005 الذي انتزع صلاحيات المجلس البلدي مؤكدا ان القانون يشوبه الكثير من القصور ويحتاج الى تعديل حتى يتناسب مع معطيات المرحلة المقبلة التي تشهدها البلاد.

واضاف العميري ان المجلس البلدي بحاجة الى اصدار القرارات والقوانين دون الوصاية عليه من قبل وزير البلدية متمنيا ان يشرع قانون يعيد هيبة المجلس كما كان عليه في السابق وان يضع القوانين التي تصب في مصلحة البلاد بعيدا عن المصالح الشخصية.

واشار العميري ان المجلس البلدي المقبل سيتحمل مسؤولياته تجاه تنفيذ خطط التنمية والتطوير والبناء وان البلاد بحاجة الى تظافر كافة الجهود للارتقاء بها والصعود بها الى مصاف الدول المتقدمة.

واوضح العميري انه لابد من وضع تصور واضح يقوم على التخطيط العلمي السليم والرؤية المستقبلية لاحتياجات كافة مناطق الكويت وبدء برنامج زمني لتنفيذ هذه الرؤية بهدف تنمية وتطوير كافة المرافق والخدمات التي وصلت الى حد بعيد من التدهور واصبحت لاتتناسب مع دولة الكويت ومواطنيها.

واكد ان برنامجه الانتخابي يشمل على الارتقاء بمرافق وخدمات الدائرة الاولى والاهتمام بالوجه الحضاري الحضاري لمدينة الكويت وبقية المناطق الاخرى مع العمل على وضع الحلول المناسبة لحل مشكلة العزاب في عموم مناطق الكويت السكنية وخاصة منطقتي الشرق وبنيدالقار.

ودعا العميري ابناء الدائرة الاولى الى الحرص والمشاركة في يوم الاقتراع الذي سيصادف يوم السبت 28-9-2013 واختيار المرشح الاصلح لخدمة الكويت وابنائها.

تحوي مواد كيميائية ومشعة وغازات

«اتحاد الحرفيين»: لن نسكت عن بناء 150 مصنعاً في الجهراء

محمد الحميدي

أكد رئيس مجلس ادارة اتحاد الحرفيين الكويتيين المحامي محمد الحميدي ان الاصرار على بناء ما لا يقل عن 150 مصنعا في منطقة الجهراء سيتسبب بكارثة بيئية لا تقل خطورة عن كارثة ام الهيمان على الأهالي بشكل عام بالمنطقة نظرا لخطورة تلك المصانع.

وبيّن الحميدي في تصريح صحافي ان أنشطة تلك المصانع ستكون متعلقة بمواد كيميائية وغازات والمنيوم ومواد مشعة خطرة، والسماح والسكوت عن تلك المصانع المقرر إقامتها سيجعل الجهراء على صفيح ساخن بكارثة بيئية شبيهة بمنطقة أم الهيمان التي مازالت تعاني ويعاني سكانها من أضرار تلك المصانع.

وأشار الحميدي ان انشطة المصانع المقرر إنشائها خطرة جدا منها إعادة تصنيع الزيوت المستعملة ومعالجة واعادة تدوير المخلفات النفطية ومصانع لتصنيع الجبس بأنواعة ومصانع لانتاج المعادن كالألمنيوم والحديد ومصانع لانتاج الديكور والأصباغ والخشب واخرى لاعادة تصنيع محركات الديزل ومصانع لانتاج المواد البلاستيكية اضافة الى مصانع للمواد الكيماوية للتنظيف والتعقيم وغيرها من الأمور المضرة والمحظورة دوليا.

واضاف الحميدي إلى ان مكان إقامة تلك المصانع لا يبعد سوى كيلو متر عن مناطق مأهولة بالسكان مثل نيماء والنسيم وسعد العبدالله وهي مناطق مكتظة سكانيا بها كبار السن والصغار والمرضى، مؤكدا ان إتحاد الحرفيين الكويتيين بذل قصارى جهده لوقف تلك المصانع ولكن التجاهل الحكومي كان ولا زال سيد الموقف بلا أدنى اهتمام لمصالح المواطنين والمقيمين، لذلك جاءت خطوة رفع دعوى قضائية مستعجلة لوقف التمادي الحكومي.

وأكد الحميدي ان الإتحاد لن يؤول جهدا في سبيل منع إقامة المصانع الملوثة للبيئة حتى لو اضطر لرفع دعوى قضائية مستعجلة ضد الهيئة العامة للصناعة وبلدية الكويت ومجلس الوزراء لوقف هذه المشاريع ايمانا منة بالمسؤولية التي تقع علي عاتقة.

الكندري: «العاصمة» جاءت في المرتبة الأولى من حيث عدد الشكاوى

البلدية: الخط الساخن 139 استقبل 151 شكوى خلال أغسطس

■ البلاغات وصلت إلى «11» نوع اغذية فاسدة وعدد «1» بقالات داخل المنازل و«3» عدم نظافة في المطاعم

أعدت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت تقريرا لانجازات الخط الساخن «139» خلال شهر «أغسطس» الماضي حيث بلغ عدد الشكاوي التي تم استقبالها «151» شكوى وقد تم التعامل معها من خلال توجيهها إلى الجهات المختصة وذلك بالتعاون مع إدارة الخدمات العامة.

وفي هذا السياق أوضح مراقب النقليات والطوارئ عبد السلام محمد الكندري أن عدد الاتصالات التي تم استقبالها خلال شهر أغسطس حيث بلغت «151» شكوى تنوعت مابين شكاوى ترك مخلفات قمامة عدد «13» شكوى و «15» شكاوى عدم كنس الشوارع و «10» شكاوى عدم تفريغ حاويات وتنظيفها وغسليها و «3» طفح مجاري و «15» رمي دفان وانقاض و«25» سقوط اشجار و «4» اهمال عمال النظافة و «5» قمامة أمام المنازل و «6» وقوع لوحات ارشادية على الطرق السريعة وعدد «1» حيوانات ضالة و ميتة و «3» كثافة رملية تعيق الطريق و «3» تزويد المواطنين بارقام هواتف البلدية و «2» باعة متجولين و «23» سيارة مهملة و عدد«1» مخالفة بناء و «3» اعلانات مخالفة و «1» ازعاج مواطنين.

وتابع الكندري أن شكاوى الاغذية تمثلت في عدد «11» اغذية فاسدة و عدد «1» بقالات داخل المنازل و«3» عدم نظافة في المطاعم.

الشكاوى المرسلة للجهات المعنية

واضاف الكندري أن الخط الساخن «139» خلال شهر اغسطس تلقي عدد «151» شكوى حيث بلغت محافظة العاصمة المرتبة الأولى من حيث عدد الشكاوي التي تم استقبالها والتعامل معها والتي كان عددها «45» شكوى في فيما بلغت محافظة حولي المرتبة الثانية من حيث عدد الشكاوي التي تم تلقيها والتي بلغت «39» شكوى وجاءت محافظة الجهراء في المرتبة الثالثة من حيث عدد الشكاوي التي بلغت «22» شكوى وجاءت محافظة الاحمدي المرتبة الرابعة من حيث عدد الشكاوي التي تم تلقيها والتعامل معها حيث بلغت «19» شكوى وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الخامسة حيث بلغت عدد الشكاوي التي تم تلقيها والتعامل معها «17» شكوى وفي المركز الأخير جاءت محافظة مبارك الكبير في اقل عدد من الشكاوي والتي بلغ عددها «9» وتنوعت تلك الشكاوى مابين نظافة وإعلانات وباعة متجولين وأغذية و شواء على الشواطئ والحدائق العامة وقد تم التعامل معها وإرسالها إلي الجهات المختصة.

عبدالسلام الكندري